الأمم المتحدة S/PV.5227

# مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥٢٢٧**

الخميس، ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥، الساعة ١٢/١٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد فسيلاكيس | (اليونان) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد دولغوف |
| | الأرجنتين | السيد ميورال |
| | البرازيل | السيد تريس دا فنتورا |
| | بنن | السيد زنسو |
| | الجزائر | السيد بعلي |
| | جمهورية تترانيا المتحدة | السيد مهيغا |
| | الدانمرك | السيد جسبرسن |
| | رومانيا | السيد مرار |
| | الصين | السيد تشنغ جنغي |
| | فرنسا | السيد بواريير |
| | الفلبين | السيد شواسوتو |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد جونستن |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد فندريك |
| | اليابان | السيد كتاوكا |

## جدول الأعمال

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال (S/2005/153)

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2005/392)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-42132 (A)

*0542132*

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٢.

**إقرار جدول الأعمال**

أُقر جدول الأعمال.

**الحالة في الصومال**

**رسالة مؤرخة ٨ آذار / مارس ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١(١٩٩٢) بشأن الصومال (S/2005/153)**

**تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2005/392)**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الصومال يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد حاشي (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، الوثيقة S/2005/392. وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2005/153، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٨ آذار/ مارس ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١(١٩٩٢) .

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يؤكد مجلس الأمن مجددا جميع قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في الصومال، لا سيما بيانا رئيس المجلس (S/PRST/2004/43)، المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، و (S/PRST/2005/11)، المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٥.

”ويرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (S/2005/392)، ويؤكد من جديد التزامه بإيجاد تسوية شاملة ودائمة للوضع في الصومال، واحترامه لسيادة الصومال، وسلامته الإقليمية، واستقلاله السياسي ووحدته، بما يتفق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

”ويرى مجلس الأمن أن عملية النقل الجارية الآن للمؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى الصومال تشكل بادرة مشجعة، ويحث على إحراز مزيد من التقدم في هذا الشأن، ويدعو القادة الصوماليين إلى مواصلة العمل من أجل المصالحة، من خلال إقامة حوار يضم جميع الأطراف وبناء توافق في الآراء ضمن إطار المؤسسات الاتحادية الانتقالية وفقا للميثاق الاتحادي الانتقالي لجمهورية الصومال، المعتمد في شباط/فبراير ٢٠٠٤.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه بشأن الخلافات التي نشأت مؤخرا وبشأن ازدياد التوتر فيما بين القادة الصوماليين، مما يهدد بقاء المؤسسات

الاتحادية الانتقالية. ويناشد مجلس الأمن جميع القادة في الصومال ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واتخاذ خطوات فعالة على الفور لتخفيف حدة التوتر. فلا يمكن قبول العنف أو الأعمال العسكرية من جانب أي من أعضاء المؤسسات الاتحادية الانتقالية أو أي أطراف أخرى كسبيل للتعامل مع الخلافات القائمة حاليا ضمن المؤسسات الاتحادية الانتقالية. ويكرر مجلس الأمن أن أيا من أعضاء المؤسسات المذكورة أو أي أطراف أخرى تواصل انتهاج سبيل المواجهة والصراع، بما في ذلك الأعمال العسكرية، ستحاسب على ذلك.

”ويحث مجلس الأمن المؤسسات الاتحادية الانتقالية على ألا تتأخر في وضع خطة وطنية لإرساء الأمن والاستقرار، تضم اتفاقا شاملا لوقف إطلاق النار يمكن التحقق من تطبيقه ويفضي إلى نزع السلاح بصورة نهائية، ويرحب برغبة الأمم المتحدة في إسداء المشورة في هذا المضمار.

”ويشيد مجلس الأمن بالالتزام الذي أبداه الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) دعما لعملية نقل المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى الصومال، ويكرر مجلس الأمن دعمه للجهود المبذوله للمساعدة في العملية الانتقالية في الصومال. ويرحب مجلس الأمن باستعداد الاتحاد الأفريقي وإيغاد لتعزيز دعمهما المتواصل لإنشاء حكومة مركزية عاملة بالصومال، بما في ذلك احتمال نشر بعثة لدعم السلام في الصومال، ويشجع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على متابعة إبلاغ مجلس الأمن بكافة التطورات. ويتوقع مجلس الأمن أن يتمكن الاتحاد الأفريقي وإيغاد من وضع خطة تفصيلية للبعثة، بالتنسيق الوثيق مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وعلى أساس من توافق الآراء بصورة عامة داخل هذه المؤسسات، على أن تكون هذه الخطة متماشية مع الخطة الوطنية لإرساء الأمن والاستقرار.

”ويحيط مجلس الأمن علما بطلب مجلس السلام والأمن الموجه إلى مجلس الأمن للسماح باستثناء من حظر الأسلحة المفروض على الصومال بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وهو الطلب الوارد في بياني مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادرين في ١٢ أيار/مايو و ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥. ويعرب مجلس الأمن عن استعداده للنظر في هذه المسألة، على أساس ما يقدم من معلومات بشأن خطة البعثة الواردة في الفقرة ٦، في الوقت المناسب.

”ويُذكِّر مجلس الأمن كذلك جميع الأطراف في الصومال، بما فيها المؤسسات الاتحادية الانتقالية، فضلا عن الدول الأعضاء كافة، بالتزامها بتنفيذ الحظر الذي فرضه مجلس الأمن على الأسلحة وإنفاذه بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢). إن استمرار عدم الامتثال لهذا الإجراء يؤدي إلى تقويض جهود الذين يسعون إلى إحلال السلام في الصومال. ولن يتأتى إحراز تقدم فعلي ودائم في الصومال ما دامت الأسلحة والذخيرة تتدفق دون رادع عبر حدود الصومال. ويتوقف نجاح عملية المصالحة الوطنية في المستقبل على توفير بيئة مستقرة وآمنة في الصومال.

”ويرحب مجلس الأمن بتواصل مشاركة المانحين في دعم إنشاء حكومة قادرة على مزاولة مهامها في الصومال من خلال آلية لجنة التنسيق والرصد، وفي تنفيذ إعلان المبادئ. ويشجع مجلس

الأمـن البلـدان المانحـة، والمنظمـات الإقليميـة ودون الإقليميـة على مواصلـة مسـاهمتها في عمليـة الإعمـار والإصـلاح في الصـومال، ولا سيما مـن خـلال آليـة برنامج المساعدة السريعة والجهود التي تنسقها الأمم المتحدة.

”ويشدد مجلس الأمن على أن تحسين الحالة الإنسانية عنصر من عناصر الدعم الأساسية لعملية السلام والمصالحة. ويؤكد مجلس الأمن مجددا أن كفالة إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع الصوماليين المحتاجين وتوفير الضمانات اللازمة لسلامة العاملين في ميدان المساعدة وأمنهم من الأولويات والالتزامات العاجلة الواقعة على عاتق المؤسسات الاتحادية الانتقالية. ويرحب مجلس الأمن كذلك بالجهود والأعمال الجارية التي تضطلع بها دوائر الأعمال التجارية، والمنظمات الإنسانية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والجماعات النسائية من أجل تيسير قيام الديمقراطية في الصومال.

”ويعرب مجلس الأمن عن استيائه مما وقع مؤخرا من اختطاف سفينة قبالة ساحل الصومال كانت مستأجرة من جانب برنامج الأغذية العالمي ومحملة بالمساعدات الغذائية لضحايا أمواج سونامي، ويحيط علما بالقرار الذي اتخذه البرنامج فيما بعد بوقف كل شحنات المساعدة الإنسانية إلى الصومال. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه من أثر هذه التطورات، ويدعو إلى تسوية هذا الحادث على نحو سريع وبطريقة مناسبة. ويدين مجلس الأمن إدانة بالغة الشدة الاغتيال الهمجي الذي تعرض له المناضل الصومالي من أجل السلام عبد القادر يحيى علي في ١١ تموز/يوليه في مقديشو. ويدعو مجلس الأمن إلى التحقيق في الحادث فورا ومحاسبة المسؤولين عنه بصورة تامة.

”ويرحب مجلس الأمن بالإجراءات التي يجري اتخاذها لتعزيز قدرات مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال ويعيد تأكيد دعمه القوي للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام في إطار دوره القيادي من أجل تشجيع الحوار الجامع بين قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية. ويهيب مجلس الأمن بجميع الأطراف الصومالية والدول الأعضاء أن تتعاون معه بشكل تام في هذا الصدد.

”ويجدد مجلس الأمن تأكيد دعمه الكامل لعملية السلام في الصومال والتزام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة للجهود الإقليمية ودون الإقليمية المبذولة في هذا الشأن.

سيصدر هذا البيان كوثيقة لمجلس الأمن بالرمز S/PRST/2005/31.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.